مجلة رفوف – مخبر المخطوطات – جامعة أدرار – الجزائر ـــــــــــــــــ المجلد: 11 / العـدد:01 (جانفي 2023) ص 552– 576
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 Legal Deposit: 2013-6352

ديغول والمسألة الجزائرية أمرية 07 مارس 1944 أنموذجا

De Gaulle and the Algerian Cause, the March 07th, 1944 Command as a Model

علي زياني[1]، الأستاذ الدكتور: شعيب مقنونيف[2]
Ali ZIANI [1], Chaib MEGNOUNIF [2]
1 جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان(الجزائر)، ali.ziani@univ-tlemcen.dz
2 جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان(الجزائر)، meg_chaib@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/05/14	تاريخ القبول: 2023/01/16	تاريخ النشر: 2023/01/22

الملخص: شكل نزول قوات الحلفاء في الجزائر بداية مرحلة جديدة في نشاط الحركة الوطنية عبر تقديم مطالب موحدة تجسدت في بيان 10 فبراير 1943، وقد تزامن ذلك مع استقرار ديغول في الجزائر وتوليه السلطة بتشكيل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني. لقد عمل الجنرال ديغول على مناورة مطالب الحركة الوطنية بإعلانه عن إجراءات قد تجاوزها الزمن بعد الخطاب الذي ألقاه في قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943، والذي وعد فيه الجزائريين بجملة من الإصلاحات، وهو ما جسده فعلا بإصدار أمرية 07 مارس 1944 التي لم تقدم حلولا حقيقة للمسألة الجزائرية، حيث قدم ديغول بذلك حلا للمشكل الجزائري وفق التصور الاستعماري للقضية الجزائرية مبديا تمسكه بالجزائر رافضا أي محاولة للانفصال أو الاستقلال للمستعمرة المفضلة لفرنسا.

الكلمات المفتاحية: الحركة الوطنية الجزائرية، اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، الجنرال ديغول، أمرية 07مارس1944، المسألة الجزائرية.

Abstract: The landingof the Allied troops inAlgeria was a new start for The National Movement activity through giving common demands included in the February 10th,1943 Statement,this coincide the De Gaulle installation in Algeria where he took the power by creating the French Committee for the National Liberation.General De Gaulle set a manipulation against the National Movement's demands by declaring outdated procedures after the speech of Constantine onDecember 12th,1943 where he promised the Algerians with a set of reforms which were applied by giving an order on March 07th,1944 although they were not real solutions for the Algerian issue.De Gaulle gave a solution to the Algerian issue in a colonial shape expressing his attachment to Algeria by refusing any kind of separation or independence of France Favorite Colony.
Keywords: The Algerian National Movement; The French National Liberation Committee; General De Gaulle; The Order of March 7th, 1944; The Algerian Issue.

المؤلف المرسل: علي زياني، **الإيميل**:ali.ziani@univ-tlemcen.dz

1.مقدمة :

قامت السلطات الاستعمارية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية بإجراءات تعسفية اتجاه الحركة الوطنية، فتم حظر نشاط أغلب فعاليات الحركة الوطنية الجزائرية من حل للأحزاب السياسية وتوقيف صحفها وسجن واعتقال قياداتها،ومع سقوط فرنسا في يد الألمان وتأسيس حكومة فيشي بقيادة الماريشال بيتان، لم تعرف الجزائر نشاطا سياسيا كبيرا بحكم أن النظام الفيشي لم يغير من سياسته الاستعمارية التعسفية اتجاه التنظيمات الوطنية.

لعل أهم نشاط للحركة الوطنية كانمع إنزال الحلفاء في الجزائر يوم 08 نوفمبر 1942،تماشيا مع المتغيرات والمستجدات الحاصلة من خلال تحركات الوطنيين الجزائريين الذين قدموا رؤيتهم ونظرتهم للقضية الوطنية من خلال البيان وملحقه، وفي هذه الفترة بالذات استقر الجنرال ديغول في الجزائر وظهر على مسرح الأحداث بتزعمه المشهد السياسي الفرنسي في ظروف استثنائية، وقد عمل الجنرال ديغول على إيجاد حل للمسألة الجزائرية وفق النظرة الاستعمارية الفرنسية، بانتهاج سياسة الاصلاحات الشكلية التي تهدف إلى الحفاظ على الجزائر ضمن الامبراطورية الفرنسية.

وفي هذا الإطار تندرج هذه الدراسة الموسومة بـ"**ديغول والمسألة الجزائرية أمرية 07 مارس 1944 أنموذجا**": وتتضمن هذه الدراسة الإشكالية المتعلقة بأمرية 07 مارس 1944 والتي جاءت حسب دراسات البعض بضغط من نشاط الوطنيين الجزائريين، أم هي ضمن مسار السياسة الديغولية في الجزائر؟إن هذه الإشكالية تحمل في طياتها التساؤلات التالية:

- ماهي سياسة ديغول اتجاه الحركة الوطنية؟
- فيم تتمثل الاصلاحات التي جاءت بها أمرية 07 مارس 1944؟
- وهل استجاب الجنرال ديغول لتطلعات وطموحات الجزائريين؟

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أن السياسة الاستعمارية الفرنسية لم تتغير في تعاطيها مع مستجدات القضية الجزائرية بعد وصول الجنرال ديغول للحكم، كما تبرز دراستنا تجدد نشاط الحركة الوطنية في نضالها، من خلال تكتلها في جبهة واحدة لمواجهة السياسة الديغولية، أما بخصوص المنهج المتبع في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي في عرض الأحداث والتغيرات التي طرأت على الحركة الوطنية في القترة المدروسة، كما استعملت المنهج التحليلي النقدي في دراسة الوقائع بحثا عن حقيقة التطورات للوصول إلى استنتاجات.

2.تجدد النشاط الوطني مع نزول الحلفاء:

1.2 تحركات الوطنيين الجزائريين:

عرفت الحركة الوطنية بعد نزول الحلفاء في الجزائر يوم 08 نوفمبر 1942، عهدا جديدا من نشاطها السياسي وذلك بخضوعها لسطلة كل من الحلفاء الإنجليز والأمريكان، وأيضا إلى لجنة فرنسا الحرة، خاصة في ظل تلك الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها القوى السياسية الوطنية(سعد الله، 2009، صفحة 178).

شكل إنزال الحلفاء بالجزائر منعطفا هاما وحاسما في مسار الحركة الوطنية، التي استغلت الظروف، وعملت على تنسيق الجهود بين زعماء النضال الوطني بغرض تقديم مطالب وطنية موحدة لمواكبة تطورات وتحولات المرحلة(جيلالي بلوفة ، 2011، صفحة 69)،وانطلاقا من هذا بدأت تحركات الوطنيين الجزائريين وفي مقدمتهم فرحات عباس الذي كانت له لقاءات واتصالات مع السيد روبيرت مورفي الممثل الشخصي للرئيس روزفلت، حيث تباحث معه السبل الكفيلة لتحقيق استقلال الجزائر(Kaddache, 1980, pp. 629-630).

إن ما حفز ودفع بقادة الحركة الوطنية على التحرك، هو تلك الشعارات والمبادئ التي أطلقها الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية في إطار الدعاية المناهضة للمحور، لاسيما ما تضمنه ميثاق الأطلسي 14أوت 1941 الداعي إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها(سعد الله، 2009، صفحة 201)، وعلى ضوء ذلك قام فرحات عباس بسلسلة مشاورات مع مناضلين من حزب الشعب وعناصر من جمعية العلماء وممثلين من المنتخبين أثمرت هذه الاتصالات في الرسالة التي وجهتها الشخصيات الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في 20 ديسمبر 1942، تحت اسم "**رسالة من الممثلين الجزائريين إلى السلطات المسؤولة**" تضمنت مطالب تتمثل في إقامة قانون أساسي سياسي اقتصادي اجتماعي يخص الجزائريين، مقابل دعم ومساندة الشعب الجزائري لفرنسا في حربها ضد القوات الألمانية(Stora, 1982, p. 188).

رفضت سلطات الحلفاء استلام الرسالة، بحجة أن القضية الجزائرية شأن داخلي فرنسي، أما الإدارة الاستعمارية لم تعترف بهذه الرسالة بحكم أنها لم توجه إلى حكومة فرنسا وإنما اعترفت بسلطة أطراف أخرى (الحلفاء) في حكم الجزائر إلى جانبهم(سعد الله، 2009، صفحة 206)،وبناء على ذلك تقرر تقديم رسالة ثانية(Collot & Jean rebert, 1978, pp. 153-154) معدلة حملت اسم "**رسالة من ممثلي المسلمين إلى السلطات الفرنسية**" ومما جاء فيها ما يلي: **أن التحرر السياسي سيتم أساسا ضمن الإطار الفرنسي**"، وبهذا اعترفت هذه الرسالة بسيادة فرنسا على الجزائر، كما تضمنت أيضا مطالب بضرورة القيام ببرنامج إصلاحات واضحة لفائدة الشعب الجزائري(أجيرون، 2013، صفحة 889).

إن المتمعن في مضمون الرسالتين سيجد أن الأولى منها، لم تذكر السلطة السياسية لفرنسا، بينما أقرت الثانية ضرورة بقاء الجزائر ضمن نطاق السيادة الفرنسية، لكنه لا يشرك الفرنسيين في تحرير النظام الخاص بالجزائريين وهو ما يجردهم حقا من أحد اختصاصاتهم الأساسية(شارل أندري ، 1977، صفحة 313).

وأمام هذه المعطيات وبعد مواقف الحلفاء والفرنسيين في عدم الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية وتحركات فرحات عباس، كان لزاما على القوى السياسية الوطنية اتخاذ موقفا أكثر حزما وتشددا في طرح المسألة الجزائرية، وفق برنامج مطالب موحد ومشترك، وفي هذا الإطار يقول فرحات عباس " **فسرعان ما لمت المنظمات السياسية شعتها ووحدت صفوفها ووحدت برنامجا مشتركا، فدوى صوت النفير وشمر النواب المسلمون على ساعد الجد ووجهوا إلى السلطات الفرنسية نداء لم يخص بأي اعتبار ولا بأي جواب** "(Farhat, 2005, p. 107).

ففي شهر جانفي من سنة 1943 اتفق كل من فرحات عباس وابن جلول وأحمد توفيق المدني على الدعوة لعقد اجتماع سياسي تأسيسي يضم نخبة من رجالات الحركة الوطنية بهدف بلورة تصور للمطالب الوطنية(المدني، 2009، صفحة 513)،وهكذا عقد هذا الاجتماع الذي حضره كل من ممثلي حزب الشعب الأمين دباغين وحسين عسلة، ومن جمعية العلماء العربي التبسي وتوفيق المدني، وممثل جمعية الطلبة المسلمين الهادي همام، والدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في المجالس النيابية، وغرسي أحمد مستشار مالي، وقاضي عبد القادر مستشار عام، ورئيس جمعية الفلاحين، وفرحات عباس وبن جلول مستشارون عامون والدكتور سعدان .(Farhat, 2005, p. 107)، وكان الاجتماع في مكتب المحامي علي بومنجل بمدينة الجزائر، وبعد مشاورات ومناقشات اتفق الحاضرون على تقديم وثيقة تحمل برنامج إصلاحات الشعب الجزائري مواكبةً للتطورات والأوضاع الجديدة، وفي 7 فبراير 1943 تم تكليف فرحات عباس بذلك وفي هذا الشأن يقول أحمد توفيق المدني: "**واتفقنا بإجماع على تكليف السيد فرحات عباس بان يحرر عريضة عامة تشمل ما قيل في المجلس وما سجل في الأوراق**"(المدني، 2009، صفحة 515).

حرر فرحات عباس لائحة المطالب بصيدليته في سطيف يوم 10 فبراير 1943 والتي حملت عنوان: **الجزائر أمام الصراع الدولي** " **بيان الشعب الجزائري**" لقد تضمن البيان مطالب الشعب الجزائري والتي تركزت في النقاط التالية:

1- إدانة الاستعمار والقضاء عليه.

2- تطبيق حق تقرير المصير لجميع الشعوب.

3-منح الجزائر دستورها الخاص يتضمن ما يلي:

- ✓ الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز مهما كان نوعه.
- ✓ القضاء على النظام الإقطاعي الفلاحي والقيام بإصلاح زراعي واسع.
- ✓ اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية.
- ✓ حرية الصحافة وحق الاجتماع.
- ✓ إجبارية التعليم ومجانيته.
- ✓ حرية اختيار الدين لكل السكان وفصله عن السياسة.
- ✓ مشاركة الجزائريين في ممارسة الحكم وإدارة بلادهم.
- ✓ إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين(Stora & Daoud, 1995, pp. 118-121)

كان فرحات عباس مهندس البيان الجزائري ووقع عليه كل من: فرحات عباس، السايح عبد القادر، عبد النور تامزالي، أحمد غريس محفوظ بن تونس، مبارك علي ن محمد خياري، الشريف بن حبيليس، فضيل روني، زروق محي الدين، علي بومنجل، عبد القادر حدو، عبد الرحمان بوكردة، عبد الله عباسة، عبد السلام طالب، عدة شنتوف، بن شيتة بوسيف، الحاج حسن باش تارزي، بن جلول، محمد الشريف سيسبان، معمر غراب نعبد الحميد أورابح، علاوة تامزالي، علاوة بن علي، عبد الرحمان بن خلاف، أحمد سعدان، عبد القادر قاضي (Collot & Jean rebert, 1978, pp. 164-165)،وسبق هذا التوقيع مشاورات مع مختلف الشخصيات الوطنية، وقد استمد البيان مضمونه من البرامج السالفة للحركة الوطنية: مطالب النخبة، ميثاق المؤتمر الإسلامي، ومبادئ حزب الشعب،علاوة على روح الميثاق الأطلسي وأفكار الثورة الفرنسية(سعد الله، 2009، صفحة 20).لقد لخص البيان بكل موضوعية حوصلة الاحتلال الفرنسي للجزائر طيلة 112سنة، منتقدا السياسة الاستعمارية القائمة على الاضطهاد والقهر والحرمان التي عانى منها الجزائريون كثيرا(Farhat, 2005, p. 108)، مقابل تمتع المستوطنون بكافة الامتيازات والحقوق فأصبحوا هم الأسياد والمتحكمين في دواليب السطلة، فقد جاء البيان ليعبر عن الطموحات الوطنية للشعب الجزائري(قنان، 1999، صفحة 194).

تم تشكيل وفد قدم البيان إلى الحاكم العام مارسيل بيترون بتاريخ 31 مارس 1943، إضافة إلى ممثلي الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، وروسيا) والجنرال ديغول، كما تم تقديم نسخة إلى الحكومة المصرية بالقاهرة(رخيلة، د.ت، صفحة 42)،تظاهر الحاكم العام مارسيل بيترون بقبول البيان من حيث المبدأ وككل المسؤولين الفرنسيين قدم وعودا بأنه سيأخذ هذا الميثاق بعين الاعتبار ومنطلق للإصلاحات، وكمراوغة منه من

أجل ربح الوقت أمر بتشكيل لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي يوم 30 أفريل 1943، والتي تكونت من 36 نائبا مسلما بحضور اوقوستان بارك ممثل الحكومة الفرنسية، اجتمعت مرتين الأولى من 14 إلى 17 أفريل والثانية من 23 إلى 26 جوان 1943(شارل أندري ، 1977، الصفحات 316-317)،وقد طُلب من الوطنيين الجزائريين تقديم مقترحات ومطالب ملموسة، وبناء على ذلك بعد مشاورات مع رفاقه أقدم فرحات عباس على صياغة وثيقة سميت بملحق البيان(Collot & Jean rebert, 1978, pp. 168-169)يوم 26 ماي 1943، بعدما صادقت عليها لجنة الاصلاحات قدمت إلى الإدارة الفرنسية، كما تم تسليم نسخة منه إلى الجنرال ديغول يوم 10 جوان 1943،ينص ملحق البيان على ما يلي:

القسم الأول: متعلق بإصلاحات آجلة يمكن تجسيدها بعد الحرب العالمية الثانية تضمنت إقامة دولة جزائرية لها دستورها الخاص يتولى صياغته مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام من قبل الشعب الجزائري.

القسم الثاني: يتضمن اصلاحات مستعجلة يجب تنفيذها في الحال تتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية(سعد الله، 2009، صفحة 211).

الملاحظ على ملحق البيان أن الاصلاحات التي تضمنها كانت رمزية ومرحلية مرتبطة بتحرير فرنسا من السيطرة النازية لاسيما ما جاء في القسم الأول منه، وبالرغم من ذلك فقد أشار إلى جوهر المشكل الجزائري ولكن من وجهة نظر المنتخبين، في واقع الأمر يعتبر الملحق تراجعا عما جاء في البيان، خاصة في القسم الثاني منه، ومهما يكن فإن كلا من البيان وملحقه يعدان عهدا جديدا للعمل الوطني(بن إبراهيم العقون، 1984، الصفحات 246-247).

3.ديغول وأمرية 07 مارس 1944:

1.3استقرار ديغول في الجزائر:

يؤكد الجنرال ديغول في مذكراته أن محاولة دخوله الجزائر تعود إلى شهر ماي سنة 1942 من خلال سعيه لإقامة علاقات ودية مع الجنرال جيرو، حيث تحدث عنه في مؤتمر صحفي بشكل ايجابي وبأفضل العبارات الممكنة، كما أشار أنه بعث له عدة مراسلات في شهري جوان وجويلية والتي عبر فيها عن أمله وهدفه في تحقيق الوحدة بين الفرنسيين(De Gaulle, 1960, p. 10).

أصبحت الجزائر بعد إنزال قوات الحلفاء في شمال إفريقيا من الناحية القانونية تحت حكم القوات الأنجلو أمريكية (الحلفاء)، عمل روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على ابعاد الجنرال ديغول من المشاركة في التحضير لعملية الإنزال وبالتالي منعه من التواجد في شمال إفريقيا بحكم أنه (أي ديغول) شخصية عنيفة وعدوانية

لم يكن يرتاح له روزفلت(Goldzieguer, 2003, p. 112)، كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية دعم ومساندة النظام الفيشي من خلال التحالف مع الأميرال دارلان قائد السلطة العسكرية الفرنسية في الجزائر، والذي أعلن بشكل واضح مساندته المطلقة للحلفاء(سعد الله، 2009، صفحة 202).

إلى جانب ذلك ربطت الولايات المتحدة الأمريكية اتصالات مع الجنر الهنري جير والذي كان قائدا عاما للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا من أجل أن يكون له دور مهما في هذه المرحلة، وحتى يكون مواليا وتحت سلطتها عينته قائد اللمقاومة الفرنسية، وتعهدت بتقديم الدعم المطلق له بكافة الوسائل والإمكانيات، وتجسد ذلك فعليا عبر روبيرت مورفي ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر الذي قدم له ضمانات سياسية واقتصادية تؤكد على السيادة الكاملة لفرنسا على كافة أقاليم الإمبراطورية(بديدة، 2013، صفحة 210).

في ظل هذه الظروف تم اغتيال دارلان يوم 24 ديسمبر 1942من قبل أحد أتباع ديغول في الجزائر يدعى بونييه دولاشابيل وقد نفد عليه حكم الإعدام في اليوم الموالي للاغتيال، ليعقد المجلس الامبراطوري اجتماعا يوم 26ديسمبر 1942 تقرر فيه تعيين الجنرال جيرو ممثلا ساميا في شمال إفريقيا والقائد الأعلى للقوات الفرنسية(دروزيل، 1978، صفحة 54).

أمام هذا الوضع عمل الجنرال ديغول على التواصل مع الجنرال جيرو من أجل توحيد صفوف الفرنسيين من جهة، ومن أجل ترتيب عملية دخوله إلى الجزائر من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس أجرى ديغول عبر ممثليه عدة اتصالات مع جيرو بهدف عقد اجتماع بين الطرفين، ولكن من الواضح أن الجنرال جيرو لم تكن له النية ولا الرغبة في الاستجابة لطلب الجنرال ديغول، لتدخل العلاقة بينهما في حالة فتور إلى أن تجددت الاتصالات مرة أخرى فتوجت باللقاء الذي جمع بين ممثل الجنرال ديغول داستيه والجنرال جيرو في الجزائر يوم 20 ديسمبر 1942، ولم يأت هذا اللقاء بأي شيء جديد(بديدة، 2013، صفحة 220).

الملفت للانتباه أن الجنرال ديغول بعد يوم واحد من اغتيال دارلان أي يوم 25 ديسمبر 1942 أبدى في برقية للجنرال جيرو استعداده لملاقاته سرا سواء في الأراضي الفرنسية أو الجزائر أو التشاد، من أجل تحقيق الوحدة تحت سلطة مركزية مؤقتة تجمع مختلف القوى الفرنسية من داخل وخارج البلاد لتحرير وخلاص إفريقيا، فكان رد فعل الجنرال جيرو سلبي حيث تحجج بأن الوقت غير مناسب لالتقائهما بعد حادثة الاغتيال (De Gaulle, 1960, p. 71).

أظهر الجنرال ديغول إصراره ورغبته الشديدة في ملاقاة الجنرال جيرو في أقرب وقت ممكن لتحقيق التحالف والوحدة ورص الصفوف ويظهر ذلك بوضوح في الرسائل التي كان يبعثها لجيرو منها رسالة 01 جانفي 1943 ثم

رسالة يوم 6 جانفي من نفس السنة، غير أن جيرو ظل دائما رافضا وغير مرحب بفكرة اجراء اللقاء معتبرا أن الظروف مازالت غير مواتية مقترحا تأجيله إلى وقت لاحق(بديدة، 2013، صفحة 221).

في خضم ذلك عقد الحلفاء مؤتمر الدار البيضاء في فندق أنفا بين 14 و24 جانفي 1943 باقتراح من روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الوزراء البريطاني تشرتشل من أجل التشاور بينهم والتطرق الى مستجدات وآفاق الحرب العالمية الثانية، حيث استغل روزفلت هذا المؤتمر وبادر بعقد لقاء بين جيرو وديغول بهدف تقريب وجهات النظر ووضع حد للخلاف الحاصل بينهما، ولتحقيق الوحدة بين الفرنسيين، لكن تعثر اللقاء ولم يأت بأي جديد نظرا لعناد وتمسك كل من الرجلين بشروطهما، ورغم ذلك تمكن روزفلت وتشرشل من اجبار الرجلين على ضرورة التصافح أمام وسائل الاعلام وتقديم تصريح مشترك يوم 24 جانفي 1943 جاء فيه:" **تقابلنا، تحدثنا، وسجلنا اتفاقنا الكامل حول الأهداف التي نسعى إليها**"(Goldzieguer, 2003, p. 119).

يبدو أن لقاء "أنفا" بين ديغول وجيرو لم يكن فاتحة عهد جديد في العلاقات بين الرجلين، حيث حمل كل منهما الطرف الآخر حالة الانقسام السائدة، لاسيما وأن ديغول عاتب كثيرا جيرو رفضه الالتقاء به في الرسائل التي كان يوجهها له، مضيفا بأن حل المشاكل الداخلية للفرنسيين لا يجب أن تكون بين الأجانب، في الحقيقة رغم ما قيل عن فشل هذا اللقاء في تحقيق مبتغاه إلا أنه استطاع إذابة الجليد بين الرجلين، ومكن من فتح المحادثات والاتصالات المباشرة بينهما(بديدة، 2013، الصفحات 226–228).

انطلقت المفاوضات من جديد بين الطرفين ففي فيفري 1943 أرسل ديغول الجنرال كاترو(جورج كاترو من مواليد 29 جانفي 1877، حاكم عام للجزائر مابين 1943– 1944 ومفوض الدولة المسؤول عن شؤون المسلمين للجنة الفرنسية للتحرير الوطني، عوض جاك سوسيتل في 1955 كوزير مقيم بالجزائر، بعد 11 شهرا قدم استقالته، توفي في باريس سنة 1969(Cheurfi, 1999, p. 99) كممثل رسمي له ليُحضّر لإقامة حكومة مستقبلية وللتفاوض مع جيرو حول حكم مزدوج بينهما(Goldzieguer, 2003, p. 133)، ومهما يكن من أمر فإن زيارة كاترو للجزائر كان الهدف منها بالدرجة الأولى معرفة نوايا جيرو، وبعد مغادرته للجزائر نحو بريطانيا أبلغه جيرو في رسالة يوم 15 مارس1943 عن رغبته الواضحة للوحدة مع الجنرال ديغول قائلا: "**أنا مستعد للترحيب بالجنرال ديغول من أجل إعطاء الاتحاد شكلا ملموسا**"(De Gaulle, 1960, p. 193).

شرع كاترو بعد عودته إلى الجزائر من جديد في نهاية مارس من عقد سلسلة من اللقاءات والمفاوضات الجادة والصعبة مع جيرو ناقشا فيها الطرفان وتطرقا لمختلف القضايا والمسائل وعرض كل منهما رأيته ومشروعه للسلطة المستقبلية التي ستقام في الجزائر، وبعد مد وجزر وتبادل الشروط أفضى الجانبان إلى بلورة اتفاق بينهما في

منتصف شهر ماي من سنة 1943(بديدة، 2013، الصفحات 228-231)، وعلى هذا الأساس دعا الجنرال جيرو في 17 ماي من نفس السنة ديغول الحضور استعجاليا إلى الجزائر من أجل تشكيل قوة مركزية فرنسية، ليرد عليه ديغول في 25 ماي بأنه ينوي القدوم إلى الجزائر نهاية الأسبوع معلنا عن إراداته الكاملة في الاتفاق والتعاون من أجل خدمة المصالح الفرنسية(De Gaulle, 1960, p. 101).

حل ديغول بالجزائر يوم 30 ماي 1943 بقاعدة بوفاريك العسكرية، حيث كان في استقباله الجنرال جيرو الذي حضر حفل استقبال قصير لينتقل بعدها الرجلان إلى القصر الصيفي، فانطلقت مظاهرة الترحيب والمساندة بوصول ديغول الى الجزائر حيث ردد أنصاره شعارات تنادي بحياته فكان مساندوه ينشرون صوره فتفاعل معهم وقام بتحية الجماهير الغفيرة(Goldzieguer, 2003, p. 141).

بمجرد وصوله إلى الجزائر أدلى ديغول بتصريح للصحافة أوضح فيه أنه جاء إلى الجزائر من أجل إعادة بناء الوحدة الفرنسية بالتعاون والتفاوض مع الجنرال جيرو، هذه الوحدة لا يمكن أن تؤسس إلا على ركائز متينة وفي مقدمتها تأسيس قوة مركزية فرنسية تتمتع بكامل الصلاحيات التي تحظى بها الحكومة , L'Echo d'Alger) (1943، كما أضاف أنه سيعقد اجتماعا مع الجنرال جيرو لدراسة مشروع تأسيس اللجنة التنفيذية الفرنسية، وقد أكد استعداده بذل أقصى جهوده لتكوين نواة للقوة المركزية، مختتما تصريحه بامتنانه الكبير بالاستقبال الذي حظي به في الجزائر، ومن جهته أيضا عبر جيرو عن سعادته باستقبال ديغول معربا عن رغبته في توحيد قوتهما من أجل تحقيق وحدة الفرنسيين(L'Echo d'Alger , 1943).

من الواضح أن ديغول بعد مجيئه للجزائر واتخاذها عاصمة فرنسا المقاومة وحتى يتمكن من أخذ زمام الأمور بيده ولكي يسهل على نفسه بسط حكمه ونفوذه، كان يرى ضرورة ترتيب عملية السيطرة على السلطة في الجزائر، ولا يكون ذلك حسبه إلا بالاستحواذ على أجهزة الحكم الفرنسية، لذلك راهن منذ الوهلة الأولى على منصب الحاكم العام، معتمدا في ذلك على حنكة ودهاء الجنرال كاترو الذي كان قد افتك من الحاكم العام بيروتون وعدا بتقديمه للاستقالة في حال حدوث الاتفاق بين ديغول وجيرو(بديدة، 2013، الصفحات 258-259).

وعلى هذا الأساس وفي أول اجتماع بين جيرو وديغول طالب هذا الأخير بضرورة عزل كل الإطارات السامية التي تواطأت وتعاملت مع النظام الفيشي وفي مقدمتهم الحاكم العام بيروتون، غير أن الجنرال جيرو اعترض على هذا المقترح، وعلى اثر ذلك انسحب ديغول من الاجتماع غاضبا، وظلت حالة الترقب سائدة بين الطرفين إلى أن سجل ديغول أول ضرباته لجيرو في الجزائر عندما قبل على الفور استقالة بيروتون يوم 01 جوان 1943 دون اخطارو ابلاغ جيرو، وعين بسرعة الجنرال كاترو حاكما عاما جديدا للجزائر، ليمهد بذلك طريق

السيطرة على الحكم في شمال إفريقيا(Goldzieguer, 2003, p. 157)؛ وفي نفس اليوم اجتمع ديغول مع الصحافة لعقد ندوة أعلن من خلالها في بيان قصير سبب قدومه إلى شمال إفريقيا وذلك من أجل إنشاء قوة فرنسية فعالة، تقود الجهد الوطني الفرنسي في الحرب للمطالبة بسيادة فرنسا(De Gaulle, 1960, p. 106).

مما لا شك فيه أن ديغول عرف بالحنكة السياسية وبعد النظر في قراءة الأحداث فعمل على تشكيل مؤسسات مؤقتة تسند لها تسيير أمور الفرنسيين في الجزائر وخارجها إلى غاية تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني، وبالفعل تمكن من تسجيل ضربة أخرى لجيرو عندما دفعه إلى عقد اتفاق يقضي بتشكيل هيئة تجمعها معا سميت "**اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني**"(دروزيل، 1978، صفحة 56)يوم 03 جوان 1943 على أن تكون رئاستها مشتركة بين ديغول وجيرو، وقد حددت اللجنة أهدافها والمتمثلة في مواصلة المقاومة حتى تحرير التراب الفرنسي من الاحتلال النازي واستعادة النظام الجمهوري(Gun, 1975, p. 340).

صرح الجنرال ديغول بعد تأسيس اللجنة قائلا:" **اللجنة هي القوة المركزية الفرنسية...تمارس السيادة الفرنسية ...وتكفل الإدارة والدفاع عن جميع المصالح الفرنسية في العالم**"(De Gaulle, 1960, p. 108).

وهكذا ستدخل الجزائر في مرحلة جديدة تحت حكم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي كانت القيادة فيها مشتركة بين ديغول وجيرو، وتحت سلطة الجنرال كاترو الذي تولى منصب الحاكم العام للجزائر، وهذا ما يقودنا لطرح السؤال التالي: ماهي سياسة ديغول لمعالجة القضية الجزائرية؟

2.3 سياسة اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني اتجاه الحركة الوطنية:

لقد شكل استقرار الجنرال ديغول في الجزائر العاصمة بداية عهد جديد للمسألة الوطنية خاصة مع تغير معطيات المشكل الجزائري، فبعدما تمكنت الحركة الوطنية الجزائرية من توحيد صفوفها وتعبئة الجماهير الجزائرية حول البيان وملحقه، لم تتغير سياسية اللجنة الفرنسية للتحرر الوطني في معالجتها للقضية الوطنية ويظهرذلك بشكل جلي من خلال التصريح الذي أدلى به ديغول عشية وصوله إلى الجزائر يوم 30 ماي 1943قائلا:" **قاعدة الوحدة الوطنية ترتكز على مبدأ السيادة الفرنسية على كافة أجزاء الامبراطورية، ولا يمكن التخلي عن هذا المبدأ في أي حال من الاحوال**"(L'Echo d'Alger , 1943).

والظاهر أن الحاكم العام الجديد الجنرال كاترو هو الآخر لم تكن له الرغبة والنية في فهم التحولات والتطورات التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة بالذات وليس له الاستعداد للقيام بإصلاحات حقيقة لفائدة الجزائريين، وقد اعتبر أن توقيت طرح البيان وملحقه غير مناسب لأنه يشكل عائقا أمام سياسة الجنرال ديغول مبديا رفضه المطلق للبيان وملحقه ورفض اعتباره كقاعدة عمل(Kaddache, 1980, p. 648).

كما وصف البيان والملحق بالعاصفة التي يجب الوقوف في وجها قائلا:" **من الحكمة وقف هذه العاصفة**" معتبرا أن هذه العاصفة(البيان) جاءت من الشرق ومن وراء الأطلسي فوق شمال إفريقيا(سعد الله، 2009، صفحة 214)، وإلى جانب ذلك اعترض بشكل واضح على الروح العربية الإسلامية التي طبعت البيان والملحق معتبرا أن مبدأ إقامة جمهورية جزائرية ذات سيادة هدفه القضاء على الوحدة الفرنسية مؤكدا أن أي تغيير في وضعية الجزائر يجب أن يكون ضمن السيادة الفرنسية(Stora & Daoud, 1995, p. 144)

أكد الجنرال كاترو إنه مستعد للإصلاح ولكن في إطار الوحدة الفرنسية قائلا: "**إذا لم تحصلوا أنتم المسلمين في إطار المجموعة الفرنسية على المكانة التي تتطلعون إليها بصورة شرعية، فإني أعتقد وقد تنبأت بذلك دائما أنه ينبغي أن تحصلوا عليها**"(أجيرون، 2013، صفحة 896)،كما أوضح بشكل حازم وبصفة نهائية أمام لجنة الاصلاحات يوم 23 جوان 1943 أن غايته الأولى هي تحقيق الانتصار في الحرب، وأنه غير مستعد للنظر إلى مطالب الجزائريين في هذا الظرف، مضيفا أن كل المحاولات التي تهدف إلى فصل الجزائر عن فرنسا مرفوضة وغير مقبولة، لأن الجزائر في نظره جزء لا يتجزأ من فرنسا وألح على أنها فرنسية وستظل فرنسية(شارل أندري ، 1977، الصفحات 324-325).

وفي نفس السياق أصدر كاترو يوم 6 أوت 1943 برنامج إصلاحات لفائدة الجزائريين تضمن المساواة في الرواتب مع الفرنسين، مع فتح المجال لتولي الوظائف العامة مثل: مستشار الحكومة، نائب مستشار الحكومة، مدير فرعي للحكومة العامة، مستشار المحافظة، علاوة على ذلك تقضي الاصلاحات بتسهيل اجراءات الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية لفائدة أكبر عدد ممكن من الجزائريين مع تحويل صلاحيات المحكمة المدنية إلى قاضي صلح، زيادة على استحداث مناصب مساعدين جزائريين في البلديات الكاملة الصلاحيات على ألا يتجاوز مساعدا واحدا في البلديات التي يفوق عدد الجزائريين فيها 10000 نسمة، و مساعدين إثنين في البلديات التي يزيد عدد الجزائريين فيها عن 50000 نسمة، كما أصبح للمساعدين الحق في تولي منصب رئيس البلدية (J.O.R.F, 1943).

في غضون ذلك ولمواجهة سياسة الجنرال ديغول والحاكم العام كاترو التي لم تستجب لتطلعات الشعب الجزائري أقدم فرحات عباس يوم 22 سبتمبر 1943تاريخ عقد دورة المجالس الماليةالخريفية على اقناع المنتخبين بتقديم استقالتهم، وعدم حضور الجلسة وطالب بضرورة الاعتراف بالبيان وملحقه(Farhat, 2005, p. 113)،وقد اتفق جميع المنتخبين على تنظيم اجتماعا خاصا على هامش الاجتماع الرسمي، انتهى بتقديم للسلطات الفرنسية مذكرة احتجاجية معلنين تمسكهم بما جاء في البيان، على إثر ذلك اتخذ الجنرال كاترو اجراءات ردعية في 23

سبتمبر1943 تمثلت في حل فرع الجزائريين بالمندوبيات المالية(بكار، 2009، صفحة 128)، كما أصدر 25 سبتمبر 1943 قرار اعتقال فرحات عباس وعبد القادر السايح وفرض الاقامة الجبرية عليهما في الجنوب الوهراني(Lacouture, 1961, p. 289)، وكرد فعل على هذه الاجراءات التعسفية التي أثارت سخط وغضب الجزائريين نظم حزب الشعب الجزائري الذي كان ينشط في السرية يوم 30 سبتمبر 1943 مظاهرة بمدينة الجزائر حضرها حوالي 500 مناضل حاملين شعارات كتبت عليها: من أجل ميثاق الاطلسي، أطلقوا سراح فرحات عباس والسايح، تحيا الجزائر الحرة)(Stora & Daoud, 1995, p. 126).

برر الجنرال كاترو سياسته القمعية ضدهما، كونهما قاما بتحريض النواب على العصيان والإخلال بالأمن العام في فترة الحرب العالمية الثانية، وعلى النقيض من ذلك وبدل أن يتضامن النواب الآخرون مع زميلهما أقدم 12 نائبا من بينهم بن جلول يوم 15 أكتوبر 1943، بتقديم اعتذاراتهم للحاكم العام على ما بدر منهم معبرين عن رغبتهم في اصلاحات هيكلية ستكون في الإطار الرسمي والنظام ضمن المجموعة الفرنسية(شارل أندري ، 1977، صفحة 325)، وفي 30 أكتوبر 1943 قرر كاترو التراجع عن حل المجالس المالية، وأطلق سراح المعتقلين وعبد القادر السايح وفرحات عباس يوم 2 ديسمبر 1943(بن إبراهيم العقون، 1984، صفحة 248).

مع مطلع ديسمبر 1943 قدم الجنرال كاترو أمام لجنة التحرير الوطنية الفرنسية برنامج إصلاحات تخص الجزائريين، والذي قبله ديغول بعد ما قام بدراسته والاطلاع على محتواه، وبالفعل قام ديغول بزيارة إلى قسنطينة برفقة الجنرال كاترو والعديد من الوزراء ملقيا خطابا يوم 12 ديسمبر 1943، وعد فيه عن رزنامة إصلاحات لفائدة الشعب الجزائري(De Gaulle, 1960, p. 183)، أعلن من خلاله أن لجنة التحرير قررت الانتساب الفوري لعشرات الآلاف من المسلمين في الجزائر بمنحهم كامل حقوقهم المتعلقة بالمواطنة دون أن نقبل بمنع ممارسة أو تجريد هذه الحقوق بواسطة اعتراضات تستند إلى الحالة الشخصية، كما أوضح أن سلطات الاحتلال قد بادرت الى رفع نسبة المسلمين الفرنسيين بالجزائر في المجالس المحلية وكذا فتح عدد كبير من الوظائف الإدارية للذين لهم القدرة على ذلك(Lacouture, 1961, p. 289).

تجسيدا للوعود التي جاءت في خطاب ديغول أقدمت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 14 ديسمبر 1943 على تشكيل لجنةلإعداد الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفائدة الجزائريين، وتكونت هذه اللجنة من 16 عضوا منهم: 06 من المستوطنين و04 موظفين سامين و06 جزائريين هم: الطيب العقبي، الدكتور تا مزالي، الدكتور بن جلول، فضيل رينيه، والقاضي عبد القادر، وبوعزيز بن قانة، وما هو ملاحظ على الأعضاء الجزائريين أن اختيارهم تم بدقة باعتبارهم من الموالين والداعمين لفرنسا، أدار جلسات اللجنة أمين عام الحكومة

العامة جونون نيابة عن كاترو(ثنيو، 2015، صفحة 478)، استمعت هذه اللجنة خلال جلساتها إلى شخصيات مثلت مختلف فعاليات الحركة الوطنية نذكر منهم: عبد القادر السياح، وفرحات عباس، وعن جماعة النخبة، مصالي الحاج عن حزب الشعب الجزائري، الشيخ البشير الابراهيمي عم جمعية العلماء المسلمين، وعمار أوزقان عن الحزب الشيوعي الجزائري، والشيخ إبراهيم بيوض عن منطقة ميزاب، قدم هؤلاء الزعماء كل حسب منظوره وإيديولوجية إلى اللجنة مقترحات تضمنت الإصلاحات الواجب القيام بها لفائدة الشعب الجزائري(بن إبراهيم العقون، 1984، الصفحات 251-273).

انتقل الجنرال ديغول في تلك الفترة إلى برازافيل لحضور مؤتمر حول وضعية المستعمرات الفرنسية في قارة إفريقيا، ليلقي هناك خطابا في جانفي 1944، أعلن فيه أن السياسة الفرنسية تهدف جعل المستعمرات تحكم نفسها، ولكنه استبعد الشعب الجزائري من هذه السياسة لكون الجزائر وفق المنظور الفرنسي قطعة فرنسية(سعد الله، 2009، صفحة 219).

في الحقيقة لم تستطع لجنة الاصلاحات بلورة مشروع موحد، بل أصدرت مشروعين هما مشروع فالور (valleur) القاضي بمنح المواطنة لكل الجزائريين مع تقليص حقوقهم السياسية وكذلك مشروع اللجنة الفرعية المستوحاة من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني(Kaddache, 1980, p. 653)؛لكن الجنرال ديغول لم يعط أي اعتبار لهذين المشروعين وقبل أن تستكمل اللجنة عملها أصدر ما يعرف بأمرية 07 مارس 1944 والتي تضمنت جملة من الإجراءات لصالح الجزائريين(الزبيري، 1999، صفحة 44).

4.تحليل مضمون أمرية 07 مارس 1944:

تضم أمرية 07 مارس1944(J.O.R.F. 18 Mars 1944,année77,N^{0}24,PP217-218) سبعة مواد نصت على ما يلي:

المادة01: منح الجزائريين نفس حقوق وواجبات الفرنسيين، وكل الوظائف ستكون متاحة أمامهم(زوزو، 2013، صفحة 623).

المادة02: تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين أمام القانون، مع تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية. والعادات البربرية على الجزائريين الذين يرفضون الدخول ضمن القاعدة العامة للقانون الفرنسي.

المادة03: وضحت الفئات الجزائرية التي ستستفيد من حق المواطنة الفرنسية، مع السماح لهم تسجيل أنفسهم في القسم الانتخابي الفرنسي من فئة الذكور البالغين 21 سنة وأكثر تتمثل العناصر الجزائرية التي حددتها الأمرية للحصول على الجنسية الفرنسية بـ: 16 صنفا هم: قدماء المحاربين، حملة إحدى الشهادات التالية: دبلوم

التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الأهلية العليا، الأهلية الابتدائية، أهلية الدراسات الابتدائية العليا، شهادة الدراسات الثانوية، شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى، أومن مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية، وشهادة اللغة العربية والبربرية، الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة والولايات والبلديات، أو المصالح المعتمدة، الحائزون على مناصب دائمة، أعضاء الغرف التجارية والفلاحية، الباشاغوات، الأغوات، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها، الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا من قبل في المجالس المالية، أعضاء النظام الوطني للجوق الشرف، أصحاب نظام التحرير، حملة الميدالية العسكرية، حملة ميدالية العمل، أعضاء مجالس اتحاد العمال، أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيين، أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي الشركات الأهلية للتعاون(s.i.p)، الجمعية الأهلية للصالح العام، وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي الشركات الأهلية للتعاون(s.i.p)(سعد الله، 2009، الصفحات 219–220).

المادة 04: إمكانية حصول جزائريين آخرين من حق المواطنة الفرنسية، بعد أن يحدد المجلس الوطني التأسيسي آليات الاستفادة من الجنسية، كما أكدت هذه المادة على أن كل جزائري من الذكور يبلغ 21 سنة فأكثر يحق له التمتع بقانون 03 فبراير 1919 (J.O.R.F, Lois 18 Mars 1944, 1944, p. 217)، وبموجب ذلك سيوضع هؤلاء ضمن الهيئة الانتخابية المخول لها التصويت على المجالس المحلية والمجالس العامة والمجالس المالية مع تحديد النواب الجزائريين في المجالس البلدية، والمجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع الأعضاء في هذه المجال(أجيرون، 2013، صفحة 901).

المادة05: أعطت للفرنسيين حق الانتخاب والترشح في المجالس الجزائرية بدون تمييز.

المادة 06: جاءت لتؤكد أن المناطق الصحراوية وسكان(وادي)ميزاب سيخضعون للقوانين المعمول بها السارية المفعول.

المادة07: أعلنت أن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ستصدر مرسوما سيحدد آليات تجسيد هذا القانون(J.O.R.F, Lois 18 Mars 1944, 1944).

في الواقع يمكن اعتبار أمرية 07 مارس 1944 الرد الرسمي والنهائي من اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على مطالب الحركة الوطنية المتمثلة في البيان وملحقه، إذا كان الجنرال ديغول أكثر واقعية مقارنة بالحاكمين العامين بيترون وكاترو(Kaddache, 1980, p. 654).

إن المتمعن في مضمون الأمرية يرى أنها سمحت برفع عدد الجزائريين الذين بمقدورهم الحصول على حق المواطنة الفرنسية إلى حوالي 65.000 جزائري دون التخلي عن أحوالهم الشخصية(زوزو، 2013، صفحة 623)، مقارنة بمشروع بلوم فيوليت الذي قدر عددهم 20.000 جزائري، وبالتالي لهم حق التصويت في الهيئة الانتخابية الوحيدة مع المستوطنين والذين يقدر عددهم ب450.000 ناخب(Goldzieguer, 2003, p. 194)، وهذا ما سيمنح لهم بالمشاركة في انتخابات البرلمان الفرنسي بغرفتيه: غرفة النواب ومجلس الشيوخ، كما سيتيح لهم فرصة المشاركة في إدارة الحكومة العامة بالجزائر(سعد الله، 2009، صفحة 220)؛وما هو ملاحظ أيضا أن هذه الحقوق تقتصر فقط في حق الانتخاب أي الاقتراع والترشح في قوائم واحدة مع المستوطنين، دو غيرها من الحقوق السياسية الأخرى مثل: حرية التعبير وحق إنشاء الجمعيات والأحزاب وحق تأسيس الصحف(قنان، 1999، صفحة 197).

لقد حددت أمرية 07 مارس 1944 أن الجزائريين الغير المواطنين سيسجلون في القسم الانتخابي الثاني، بنسبة خمسي (5/2) من مجموع الأعضاء في مختلف المجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية(Pervillé, 2009, p. 79)

ولتطبيق هذا الإجراء على المجالس البلدية التي كانت نسبة تمثيل الجزائريين غير المواطنين فيها لا تتعدى33% (3/1)، حسب قانون 06 فبراير 1919، لتزيد هذه النسبة إلى 40% (5/2) من مجموع أعضاء المجلس بموجب المادة 04 من الأمرية، باستثناء الحالات التي لاتصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين وعدد سكان البلدية إلى هذا العدد، وبالتالي ستكون نسبتهم حسب عدد السكان المسلمين (ينظر إلى المادة 04 من الأمرية).

أما فيما يتعلق بتمثيل الجزائريين غير المواطنين في المجالس العامة، فقد حدد هو الآخر بنفس النسبة 40%(5/2) بموجب المادة 04 من الأمرية، فبعدما كانت نسبتهم لا تتعدى 25% (4/1) بموجب قانون 06 فبراير 1919 من مجموع الأعضاء (نفسه)، وبالتالي بقيت نسبة تمثيل المستوطنين (المواطنين الفرنسيين) مرتفعة في مختلف المجالس، حيث بلغت 60 % (5/3) مجموع الأعضاء سواء في المجالس البلدية أو المجالس العامة أو المندوبيات المالية.

لقد أقرت أمرية 07 مارس 1944 أن الجزائريين سيسجلون في القسم الانتخابي الثاني، بنسبة خمسي (5/2) من مجموع الأعضاء في المجالس العامة والمجالس المالية والمجالس البلدية(بوعزيز، 2009، صفحة 147)، أي أنها جسدت التمييز بين أقلية من المستوطنين وبعض الجزائريين المتجنسين الذين كانوا يشكلون القسم الانتخابي الأول، وبين أغلبية الجزائريين المسلمين الذين يشكلون القسم الانتخابي الثاني، وهذا ما يعتبر ظلما وليس

عدلا في التمثيل فكيف أن المستوطنين الذين كانوا يمثلون أقل من مليون نسمة ينتخبون نصف عدد أعضاء المجالس المنتخبة بينما الجزائريون المسلمون الذين كان يقدر عددهم حوالي 08 ملايين نسمة ينتخبون نصف الأعضاء أيضا، بمعنى أن مستوطنا أوربيا واحدا يساوي ثمانية من الجزائريين المسلمين وهذا إجحاف وظلم كبير(بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 2009، صفحة 124).

يرى المؤرخ شارل أندري جوليان أن الأمرية وسعت من الوعاء الانتخابي للجزائريين من غير المتجنسين بشكل كبير إلى ما يقارب 1.6.00.000 شخص(شارل أندري ، 1977، صفحة 327)، بينما اعتبر المؤرخ جمال قنان أن هذا الإجراء شكلي وغير موضوعي مؤكدا أنه مناورة فرنسية للالتفاف على المطالب الوطنية لكونه اقتصر على حق الانتخابات دون حق الترشح في مختلف المجالس الاستشارية، والهدف من وراء ذلك إحداث قطيعة بين الجماهير الجزائرية وقياداتها الوطنية، ولامتصاص غضبها وجعلها أكثر تعلقا بسراب المواطنة الفرنسية، كما وقع لجماعة النخبة من قبل(قنان، 1999، الصفحات 197–198).

وإذا قمنا بقراءة دقيقة للإصلاحات التي تضمنها الأمرية نجد أنها وضعت شروطا تعجيزية تشكل حاجزا أمام معظم الجزائريين للحصول على الجنسية الفرنسية، فالفئات الجزائرية المخولة لها التمتع بالمواطنة الفرنسية تم اختيارها بدقة متناهية، فقد تبين أن الشغل الشاغر للسلطات الفرنسية لم يكن منح المواطنة لجميع الجزائريين، بقدر ما كان البحث عن الذين تتوفر فيهم شروط الاستحقاق من جماعة النخبة الجزائرية(ثنيو، 2015، صفحة 485)،حيث حصرتها في العائلات البرجوازية في المدن الكبرى من النخبة المثقفين والحاصلين على الشهادات، وقدماء المحاربين وهذا ما كان يفتقده عامة الشعب الجزائر(Goldzieguer, 2003, p. 207)، وبالتالي أمرية 07 مارس 1944قسمت الشعب الجزائري إلى فئتين: الأقلية التي تستفيد من المواطنة الفرنسية، والأغلبية وهم جميع الجزائريين (مواطنين من الدرجة الثانية) الذين لم يبدوا رغبتهم في التجنس ورفضوا الدخول تحت حكم الإمبراطورية الفرنسية، وعليه فاللجنة الفرنسية للتحرير الوطني كان هدفها من وراء ذلك دفع الشعب الجزائري للتخلي عن فكرة الاستقلال والتحرر الوطني(Mahsas, 2007, p. 171)

مما تجدر الاشارة إليه هو أن نص الأمرية تضمن المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الرواتب والمنح العائلية للجنود، بالإضافة إلى رواتب الموظفين والحكومة والتجنيد العسكري والاستفادة من الحماية الاجتماعية إلى جانب حرية الهجرة لفرنسا، كما يلاحظ أيضا أنها ألغت القوانين والأحكام الاستثنائية مثل: قانون الأهالي، قانون الغابات والمسؤولية الجماعية ومنع حمل السلاح(سعد الله، 2009، الصفحات 220–221).

كما ترتب أيضا بعد إلغاء قانون الأهالي هو إلغاء تسمية الجزائريين بالأنديجان يعني الأهالي (لا يحملون أي جنسية، ليس لهم حقوق)، وأصبحت تسميتهم الفرنسيين المسلمين (Français Musulmans)، كما جاء في نص الأمرية، ولكن عمليا لا شيء تغير فممارسات النظام الاستعماري القديم ظلت قائمة(علاق، 2007، صفحة 131)

لم تأت الأمرية بالشيء الجديد فيما يخص الجنوب الجزائري ومنطقة بني ميزاب، اللذين ظلا بعدين عن اهتمامات السلطات الاستعمارية التي فضلت إبقاء النظام السائد وعدم القيام بإصلاحات لفائدة الجزائريين المقيمين هناك، فالمناطق الصحراوية ظلت خاضعة لسيطرة ضباط الشؤون الأهلية، أما منطقة بني ميزاب فقد كان لها وضع خاص وفق معاهدة 29 أفريل 1853.

أما بخصوص بداية تجسيد الإصلاحات التي جاء ت بها الأمرية على أرض الواقع، فالمادة السابعة كانت واضحة أكدت أنه لا يمكن التطبيق الفوري لها، إذ سيتم اصدار مرسوم يحدد تدابير تنفيذها، فمن الواضح أن ذلك سيأخذ فترة طويلة ومرحلة انتقالية، فهي برنامج يمتد على عشرين سنة، أي إلى غاية عام 1964 ,Catroux) 1949,, pp. 436-437)

حاول المؤرخ شارل أندري جوليان إظهار أن سلطات الاحتلال من خلال إصدارها للأمرية قدمت مشروعا كبيرا للجزائريين، حيث أكد:" **إن أمر 07 مارس 1944، هو أحد النصوص التشريعية البالغة الأهمية في التشريع الجزائري**"(شارل أندري ، 1977، صفحة 327)، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه المؤرخ شارل روبير أجيرون كاتبا: " **لقد كان أمر 07 مارس من النصوص بفعل اتخاذه بعدا تاريخيا، الأكثر ثورية في تسيير شؤون الجزائر، أُلغيت صفة الاهلية وأُحدثت العدالة الاجتماعية الكاملة لأقلية في البداية، ولكن توسيع الأمر إلى جميع الجزائريين كان مسطرا في البرنامج ومتضامنا في القانون**"(أجيرون، 2013، صفحة 901).

وعلى خلاف ذلك يرى المؤرخ محمد العربي الزبيري فإن الأمرية علاوة على التناقض الواضح في مضمونها، فإنها تتعارض مع سياسة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني نحو مستعمراتها الافريقية، ويتضح ذلك جليا من خلال الخطاب الذي ألقاه ديغول في المؤتمر الافريقي ببرازفيل بين 30 جانفي و8 فبراير 1944، والذي أكد فيه قائلا: "**إنه لن يكون هناك أي تقدم بمعنى الكلمة إذا كان أبناء البلد لا يستفيدون منه معنويا وماديا**" (الزبيري، 1999، صفحة 44).

وحسب آني غلودزيغر فإن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أثبتت عجزها في طرح الاصلاحات الحقيقة الكفيلة بحل المشكل الجزائري، حيث تميزت مواقفها بالغموض والمناورة، فديغول بطرحه للأمرية أراد القضاء على

فكرة الاستقلال أو حتى الحكم الذاتي للمستعمرات، وكان همه الوحيد الحفاظ على أقاليم الإمبراطورية الفرنسية رافضا كل محاولات الانفصال عنها(Goldzieguer, 2003, p. 207).

لم تكن الأمرية سوى مشروع إدماجي جاءت لتأكد طبيعة النزعة الاستعمارية القائمة على إبقاء الجزائر في الإطار الفرنسي، من أجل احتواء فكرة الاستقلال التي عرفت تصاعدا خلال الحرب العالمية الثانية متجاهلة إقامة دولة جزائرية، التي جسدتها القوى السياسية الوطنية في البيان وملحقه(مهديد ، 2015، الصفحات 183-184)،فالنصوص التي تلت الأمرية برنامجا يمتد على عشرين سنة، وقد استهدفت الترقية المعنوية والاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، وهي تندرج ضمن سياسة الادماج التي عملت بموجبها فرنسا على ترسيخ استغلال الشعب الجزائري والسيطرة عليه(Mahsas, 2007, p. 171).

إن الاصلاحات التي قدمها ديغول في 07 مارس 1944 كانت متأخرة وقد تجاوزها الزمن ولا تتماشى مع ظروف ومتطلبات المرحلة التي وصلت إليها الحركة الوطنية، ولم ترق لمستوى تطلعات الشعب الجزائري، حيث جاءت لتحقق رغبة النخبة والمحاربين القدامى أي الموالين لسياسة فرنسا، ولم تتطرق إلى أصل المشكل الجزائري، لذلك ظلت السلطات الفرنسية دائما تفرض سيطرتها ومنطقها في كافة قضايا الجزائريين، الذين يمثلون أغلبية السكان إلا أنهم غير قادرين على تقرير مستقبلهم(سعد الله، 2009، صفحة 221).

من الواضح أن ديغول أراد من وراء هذه الاصلاحات، أن يبين للرأي العام الدولي، ولاسيما الحلفاء بأنه يوجد في الجزائر شعب واحد، وأن القانون الفرنسي يساوي بينهم في الحقوق والواجبات، كما أنه نسي أو تناسى بأن ذهنية الجزائريين في سنة 1944، ليست هي نفس الذهنية التي كانوا عليها سنة 1936، إذ أنها بشكل جلي قد عرفت تغيرا، كبيرا، بفعل التأثيرات والتحولات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي(أوعامري، 2013، صفحة 176).

لم يكن ديغول يصغي إلى مطالب الجزائريين، فقد كان همه الأول هو الاعتراف بفرنسا كقوة عظمى، ولا مجال للحديث عن الانفصال، بل كانت استراتيجيته الأساسية في تلك الفترة تتمثل في الحفاظ على وحدة وتماسك أقاليم الامبراطورية، وتجاهل مطالب الجزائريين، الذين خاب أملهم في مضمون الإصلاحات التي جاءت بها أمرية 7 مارس(Goldzieguer, 2003, p. 228).

وفي نفس السياق فإن هدف ديغول من إصدار الأمرية هو امتصاص غضب الجزائريين وتهدئتهم لتفادي تأزم الأوضاع أكثر، من خلال القيام بإجراءات متواضعة، وكانت غايته الرئيسية من ذلك وفي ظل المستجدات

والتداعيات التي ستظهر ما بعد الحرب هو الحفاظ على أقاليم ما بعد البحار للإمبراطورية الفرنسية، واستمرار التواجد الاستعماري في الجزائر(علاق، 2007، صفحة 102)

مما لا شك فيه أن النظام الاستعماري لم يغير من نظرته وسياسته نحو القضية الجزائرية، رغم تغير الأشخاص والقادة الفرنسيين، فيبدو واضحا أن تمكسه واصراره بالحفاظ على الوضع الاستعماري القائم، لاسيما وأن الحلفاء تركوا مصير الجزائر في يد كل من جيرو وديغول، فلم يتمكن الجزائريون من اقناع الحلفاء بوجهة نظرهم حول القضية الوطنية، فكانت خيبتهم كبيرة بإصدار ديغول لأمرية 07 مارس 1944(Benyoucef , 1989, p. 95)

مهما يكن من أمر ظلت الإجراءات المقترحةمن طرف النظام الاستعماري متواضعة، وأبانت على الوجه الحقيقي لديغول الذي لم يكن مستعدا لإصلاح أوضاع الجزائريين ولا القيام بأي خطوات ملموسة للجزائر، وما التدابير المقدمة إلا مناورات فرنسية لكسب الوقت فقط ولتهدئة الشعب الجزائري، الذي أصبح غير مستعد للمواطنة الفرنسية، بل كان مؤيد لقادة الحركة الوطنية المتمسكين بالبيان (Kaddache & Sari, L'Algérie Pérennité et Résistances (1830-1962), 2009, p. 83).

5. ردود الفعل المختلفة من الأمرية:

1.5 ردود الفعل الوطنية:

بخصوص ردود الفعل الوطنية من أمرية 07 مارس1944،فقد رفضها معظم الجزائريين باستثناء قلة منهم وهم الموالين لفرنسا، من الأعيان وشيوخ الزوايا (المرابطين) كابن قانة وابن تكوك رئيس الطريقة السنوسية والشيخ ساحلي أمقران من كبار مرابطي منطقة القبائل وشيوخ آخرين من رجال الدين الموالين كالطيب العقبي والشيخ القاسمي، وتعتبر هذه الفئة أكثر الفئات المنتفعة من الوجود الفرنسي في الجزائر، لذا رحبوا وأعلنوا دعمهم لإصلاحات ديغول طالما أنها تبقى على الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين(زوزو، 2013، صفحة 624)، كما أن الحزب الشيوعي الجزائري أعلن هو أيضا تأييده لأمرية 07 مارس باعتبارها خطوة كبرى للأمام(أجيرون، 2013، صفحة 946).

بينما أجمع الوطنيون الجزائريون عن رفضهم لإصلاحات ديغول لأنها قليلة جدا ومتأخرة كثيرا، فقد أصبح الجزائريون غير مرحبين بالمواطنة الفرنسية، خاصة وأن الجماهير الشعبية التفت حول حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والشخصيات المدافعة عن مطالب البيان، لأنها يئست من اقناع الحكومة الفرنسية بتحقيق اصلاحات جدية لفائدة الشعب الجزائري(صاري و قداش، 1987، الصفحات 76- 77).

اعتبر فرحات عباس أن الأمرية لم تأت بتدابير جديدة للجزائريين وإنما هي عبارة عن مشروع بلوم فيوليت موسع الذي كان قد رفضه الجزائريون سنة 1936، فهي ترضي الموالين للسلطات الاستعمارية من النخبة الانتهازية المعروفين بالخوف والجبن، والذين كان همهم الوحيد الحفاظ على امتيازاتهم ومصالحهم (Farhat, 2005, p. 114)، وقد وصف أحد الصحافيين الفرنسيين موقف فرحات عباس من أمرية 07 مارس 1944 قائلا: "**فرحات عباس هو الصيدلي الوحيد الذي لا يحب الأمريات**"(Stora & Daoud, 1995, p. 131).

وفي السياق ذاته جاء موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أشارت إلى رفضها لسياسة ديغول الإدماجية، وقد عبر الشيخ البشير الابراهيمي عن ذلك قائلا:" **وحاربت آخر ما حاربت لائحة 07 مارس بشدة وقوة، وشنعت بها في دروسها وخطبها، وبينت للأمة الدسائس التي تنطوي عليها اللائحة، وأنها وسيلة شيطانية إلى الاندماج جيء بها بعد خيبة الوسائل التي تقدمتها**"(أحمد الطالب، 1997، صفحة 69)،وذهب أبعد من ذلك الشيخ الهادي السنوسي حين ما أكد بأن الذين يسجلون أنفسهم في القسم الانتخابي الأول هم أشخاص مرتدون(أجيرون، 2013، صفحة 923).

أما مصالي الحاج رئيس حزب الشعب الجزائري جدد موقف الثابت الرافض للمواطنة الفرنسية التي طرحها ديغول في أمرية 07 مارس 1944 والتي اعتبرها نسخة محسنة من مشروع بلوم فيوليت الذي أصدرته حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936، مؤكدا من جهة أخرى على الرفض الموحد للشعب الجزائري لسياسة الادماج الفرنسية(زوزو، 2013، صفحة 625).

ظل حزب الشعب الجزائري وفيا للقضية الوطنية وفي حق الشعوب لتقرير مصيرها بنفسها، طالبا من السلطات الاستعمارية عدم احتقار الجزائريين ومعاملتهم كأناس أدنى من الأقليات الأخرى التي تعيش حياة سعيدة وتحظى بكل الامتيازات، إضافة إلى ذلك دعا إلى منح المسلمين الجزائريين المواطنة الجزائرية التي تتيح لهم احترام دينهم الإسلامي ولغتهم العربية وحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل حريتهم (Kaddache, Histoire de nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne 1919 – 1951, 1980, p. 668).

إن الرفض الوطني لأمرية 07 مارس 1944 يعود لعدة اعتبارات نذكر منها: لكونها معادية للديمقراطية، ولأنها كرست التمييز بين الجزائريين، إضافة إلى معاملتهم معاملة استبدادية، كما أنها تهدف إلى إبقاء الجزائر ضمن السيادة الفرنسية عوض أن يؤهلها للاستقلال(شارل أندري ، 1977، صفحة 328).

انطلاقا من هذا أجمعت القوى السياسية الوطنية على رفضها للإصلاحات التي تضمنتها أمرية 07 مارس 1944،لذلك شرع فرحات عباس بالاتصال والتشاور مع قادة الحركة الوطنية من أجل التحالف وتكوين جبهة موحدة للدفاع عن البيان وملحقه، وبالفعل تجسد ذلك بتأسيس" **تجمع أحباب البيان والحرية**" بمدينة سطيف يوم 14 مارس 1944 (كشيدة، 2011، صفحة 43)،كان يهدف إلى مواجهة سياسة ديغول الإدماجية والعمل على تكوين الأمة الجزائرية، علاوة على إقامة جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا ضمن فدرالية جمهورية فرنسية مجددة مناهضة للاستعمار والامبريالية (Kaddache, Histoire de nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne 1919 -1951, 1980, p. 35).إضافة إلى ذلك نص القانون الأساسي لتجمع أحباب البيان والحرية بضرورة محاربة الامتيازات والحقوق التي تتمتع بها فئة المستوطنين وتحقيق المساواة بين السكان حتى يعيش الشعب الجزائري حياة كريمة وهنيئة، فضلا عن مواجهة ومقاومة كل من يدافع عن بقاء النظام الاستعماري في الجزائر (Stora, Messali Hadj pionnier du nationalisme algérien, 1982, p. 191).

استطاع تجمع أحباب البيان والحرية التغلغل في وسط الشعب الجزائري، وأصبح يستقطب طموحاته وتطلعاته على اختلاف توجهاته خلال الحرب، وقد قام بحملات دعائية واسعة منتقدة لأمرية 07 مارس 1944 من خلال اللافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية مكتوب عليها" **لا الجنسية الفرنسية، نعم الجنسية الجزائرية، تسقط الجنسية الفرنسية، تعيش الجنسية الجزائرية للجميع**"(سعد الله، 2009، صفحة 222).

حقق تجمع أحباب البيان والحرية نجاحا وانتشارا كبيرين حيث وصل عدد المنخرطين فيه إلى 500.000 منخرط، وهو رقم كبير إذا اعتبرنا أن هنالك ما يقرب من 1.700.00 جزائري كانوا في سن الانتخاب (شارل أندري، 1977، صفحة 329)، بينما وصل عدد فروعه حوالي 165 فرعا على المستوى الوطني، وأصبحت جريدة التجمع المساواة تصدر بين 300.000 إلى 500.000 نسخة(سعد الله، 2009، صفحة 229).

2.5 موقف المستوطنون:

أبدى المستوطنون موقفهم من سياسة ديغول في الجزائر، منذ خطابه بقسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943، والذي وعد فيه ببعض الإصلاحات لفائدة الجزائريين، وقد استقبلوا هذا الخطاب ببرودة وأبدوا استعدادهم للوقوف ضد منح المواطنة الفرنسية للجزائريين، لأن ذلك سيؤدي إلىدخول عدد من جزائريين المتجنسين معهم ضمن هيئة انتخابية واحدة مما يهدد نفوذهم وسيطرتهم(Goldzieguer, 2003, p. 196)

من هذا المنطلق لم يتوان المستوطنين في التعبير عن معارضتهم المطلقة واستنكارهم للإصلاحات التي قدمها الجنرال ديغول بإصداره أمرية 07 مارس 1944 لفائدة الجزائريين، فقد اعتبروا أن اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني تجاوزت صلاحياتها مادامت الأوساط الأوربية المرتبطة بالجزائر، والتي هي إطاراتها الدائمة في الإمبراطورية غير مرحبة بها، مؤكدين أنها منحتهم أكثر مما كانوا يتوقعونه بعد انتهاء الحرب(أجيرون، 2013، صفحة 902).

لقد أعلن المستوطنون صراحة رفضهم واستيائهم العميق للأمرية، كونها ستدفعهم لحزم أمتعتهم ومغادرة الجزائر نحو فرنسا، فهي في نظرهم قدمت إجراءات متساهلة جدا سيكون مصيرها الفشل، كما أظهروا قلقهم من تزايد مشاعر الكراهية والعداوة التي يخفيها الجزائريين ضدهم(Goldzieguer, 2003, p. 228).

وهكذا عرفت الحركة الوطنية إبان الحرب العالمية الثانية وخاصة ما بين 1942 – 1944، تطورات مختلفة وقفزة نوعية في تلك الفترة، شكلت منعطفا هاما وحاسما في مسار النضال الوطني ضد الإمبريالية الفرنسية، فقد تصاعد الوعي الوطني لدى معظم الجزائريين حيث وصلت الحركة الوطنية إلى مرحلة النضج. والوعي والتحدي والمواجهة مع السلطات الاستعمارية الفرنسية وهو ما سيؤدي إلى حدوث مجازر 08 ماي 1945، والتي سيكون لها تداعيات كبيرة في مسيرة القضية الوطنية(سعد الله، 2009، صفحة 224).

4.خاتمة:

أعطى إنزال الحلفاء دافعا قويا للحركة الوطنية الجزائرية للتحرك من جديد، وتجسد ذلك من خلال المطالب الموحدة المتمثلة في بيان الشعب الجزائري، الذي شكل مرحلة مهمة في مسيرة الحركة الوطنية حيث كان له وقع كبير على الجزائريين، فلأول مرة يتم صياغة وثيقة وضحت مسيرة نضال الشعب الجزائري نحو نظام عادل يليق به.

كان رد سلطات الاحتلال على البيان وملحقه الرفض والمناورة من أجل كسب الوقت، خاصة بعدما دخلت الجزائر تحت حكم الجنرال ديغول الذي أصدر أمرية 07 مارس 1944، من أجل احتواء الحركة الوطنية، وهي عبارة عن سياسة ذر الرماد في الأعين تضمنت إصلاحات شكلية لم ترق إلى مستوى تطلعات الشعب الجزائري.

تمكن ديغول بعد عدة مفاوضات مع الجنرال جيرو من تحقيق الوحدة الفرنسية والاستقرار في الجزائر التي اتخذها عاصمة للمقاومة لتحرير فرنسا من الاحتلال النازي، وقد أظهر ديغول بعد تأسيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وتوليه السلطة أنه يمثل امتداد لسابقيه من القادة والسياسيين الفرنسيين، فلم تكن له الرغبة الواضحة في

إيجاد حلا حقيقيا للمسألة الجزائرية التي ظلت تراوح مكانها، مبديا معارضته المطلقة للمطالب الوطنية المتعلقة بالحرية واسترجاع السيادة، مؤكدا بشكل حازم على أن الجزائر قطعة من التراب الفرنسي لا يمكن التفريط فيها.

لقد كانت أمرية 07 مارس 1944 مشروع إدماجي، تهدف بالأساس إلى تكريس الوجود الاستعماري والإبقاء على السيادة الفرنسية في الجزائر، وعلى إثر ذلك عملت القوى الوطنية على تنسيق جهودها وتوحيد صفوفها باتخاذ خطوة جريئة تمثلت في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية التي شكلت منعطفا هاما في مسيرة العمل الوطني.

5. قائمة المصادر والمراجع:

إبراهيم مهديد . (2015). *الدور الاصلاحي والنشاط السياسي الشيخ محمد البشير الابراهيمي على نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931 – 1944)*. وهران: دار القدس العربي.

الإبراهيمي أحمد الطالب. (1997). آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1940–1952 (الإصدار 01، المجلد 02). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

أبو القاسم سعد الله. (2009). *الحركة الوطنية الجزائرية* (المجلد 03). الجزائر: عالم المعرفة.

ج.ب دروزيل. (1978). *التاريخ الديبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم* (الإصدار 02). (نورالدين حاطوم، المترجمون) سوريا: دار الفكر.

أحمد توفيق المدني. (2009). *حياة كفاح*. الجزائر: دار البصائر.

جمال قنان. (1999). *قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر*. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

جوليان شارل أندري . (1977). *إفريقيا الشمالية تسير*. (سليم المنجى، الطيب المهيري، الصادق المقدم، فتحي زهير، و الحبيب الشامي، المترجمون) تونس: الدار التونسية للنشر والتوزيع،.

الجيلالي صاري ، و محفوظ قداش. (1987). المقاومة السياسية الطريق الاصلاحي والطريق الثوري (1900–1954). (عبد القادر بن حراث، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

شارل روبير أجيرون. (2013). *تاريخ الجزائر المعاصر، من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954* (المجلد 02). (محمد حمداوي، و إبراهيم صحراوي، المترجمون) الجزائر: دار الأمة.

عامر رخيلة. (د.ت). *8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد الحميد زوزو. (2013). *الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية* (الإصدار 01، المجلد 01). الجزائر: دار هومة.

عبد الرحمان بن إبراهيم العقون. (1984). *الكفاح القومي السياسي من خلال مذكرات معاصر* (الإصدار 02، المجلد 02). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

عبد القادر جيلالي بلوفة . (2011). *الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية في عمالة وهران* (الإصدار 01). قسنطينة: دار الالمعية للنشر والتوزيع.

عيسى كشيدة. (2011). *مهندسو الثورة* (الإصدار 02). (موسى أشرشور، المترجمون) الجزائر: منشورات الشهاب.

لزهر بديدة. (2013). *الحركة الديغولية في الجزائر من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية*. الجزائر: شمس الزيبان للنشر والتوزيع.

محمد العربي الزبيري. (1999). *تاريخ الجزائر المعاصر* (المجلد 01). سوريا: منشورات اتحاد كتاب العرب.

محمد بكار. (2009). *محمد الصالح بن جلول رائد الحركة المطلبية في الجزائر* (الإصدار 01). سيدي بلعباس: دار الاصول للطباعة والنشر.

مصطفى أوعامري. (2013). المقاومة السياسية بالقطاع الوهراني خلال الحرب العالمية الثانية. الجزائر: دار القدس العربي.

نور الدين ثنيو. (2015). *إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية* (الإصدار 01). لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

هنري علاق. (2007). مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والأمل. (مسعود جناح ، و عزيز عبد السلام ، المترجمون) الجزائر: دار القصبة.

يحي بوعزيز. (2009). *السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب*. الجزائر: دار البصائر.

يحي بوعزيز. (2009). *سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية*. الجزائر: دار البصائر.

Benyoucef , B. (1989). Les Origines Du 1er Novembre 1954. Algérie: Dahlab.

Catroux. (1949,). Dans La Bataille De Méditerranée 1940-1944. Paris: René Julliard.

Cheurfi, A. (1999). *La révolution algérienne (1954-1962) Dictionnaire biographique*. Alger: Editions Casbah.

Collectif , (. (2011). *Le Petit Larousse De L'histoire Du Monde, en 7600 grandes dates.* Italie: éditions rotolito.

Collot, c., & Jean rebert, H. (1978). *le mouvement national algérien (Textes 1912 - 1954).* alger: o.t. u.

De Gaulle, C. (1960). *Mémoire Daguerre L'unité (1942-1944).* paris: Edition Plon.

Farhat, A. (2005). *la nuit coloniale.* Algerie: anep.

Goldzieguer, A. (2003). *Aux Origines De Guerre D'Algérie 1940-1945.* Alger: Casbah.

Gun, N. (1975). *Les secret des archives américaines Pétain-Laval-De Gaulle.* Paris: Albin Michel.

J.O.R.F. (1943, Aout 12). Ordonnance du 06 Aout 1943 relative à l'accès aux fonctions publiques des musulmans français.

J.O.R.F. (1944, Mars 18). Lois 18 Mars 1944. *77 année(024).* Alger.

Kaddache, M. (1980). *Histoire de nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne 1919 -1951* (Vol. 02). Alger: s.n.e.d.

Kaddache, M., & Sari, D. (2009). *L'Algérie Pérennité et Résistances (1830-1962).* Algérie: office des publications universitaires.

L'Echo d'Alger . (1943, Mai 31). *L'Echo d'Alger*.

Lacouture, J. (1961). *Cinq Hommes Et La France.* paris: éditions Du Seuil.

Mahsas, A. (2007). le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1er guerre mondiale à 1945. algérie: el maarifa.

Stora, B. (1982). *Messali Hadj pionnier du nationalisme algérien.* Paris: Editions L'Harmattan.

Stora, B., & Daoud, Z. (1995). *Ferhat Abbas une autre Algérie.* Alger: Casbah.